دور منظمات المجتمع المدني في الثورة التونسية

ا – **المجتمع المدنى التونسى**: المفاهيم والتطور والتشريعات :

في دراسة تناولت مسألة إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني يقدم الدكتور كرم أبو حلاوة وهو باحث لبناني ، التعريف الإجرائي التالي : " المجتمع المدني هو جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة(ومؤسساتها) لتحقيق أغراض متعددة" .ويضيف نفس الباحث أن المجتمع المدني يقوم على منظومة من القيم الأساسية كالعدالة الاجتماعية و الحرية وحق الاختلاف والتعاون والتسامح والتكا فل .

ويرى سالم قبيلات من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان أن المجتمع المدني يتكون من مجموعة المنظمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلا في المجتمع مثل النقابات المهنية والعمالية والأحزاب والمنظمات الحقوقية والثقافية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين و الجمعيات الأهلية وغيرها من التنظيمات التي تلعب دورا في عملية التحول الديمقراطي, والدولة والمجتمع المدني متلازمان: لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة .

وفي قراءة نقدية لمفهوم المجتمع المدني يقول الدكتور المنصف وناس في مقال له حول الحياة الجمعياتية في المغرب العربي : التاريخ والأفاق" نشر له في العدد الرابع من المجلة العربية لحقوق الإنسان (1996):" لعل ما يثير الانتباه هو استئثار الثقافة الابستيمية والمعرفية لمفهوم المجتمع المدني وقد ولد هذا الاستئثار تطبيقات أحادية وقليلة الدراية بالمجتمعات الأخرى ولا غرابة في ذلك طالما أننا إزاء نوع متقدم من عولمة المعاني واستعمالاتها الأمر الذي قد يقلل من الإقرار بتباين الثقافات والحضارات... ولئن كان مفهوم المجتمع المدني مفهوما سائدا إلا أنه لا ينطبق على كل المجتمعات بنفس المعنى والمدلول

ويرى الحبيب درويش (وهو باحث في علم الإجتماع بجامعة صفاقس, تونس)ضمن دراسة حول دور المجتمع المدني قدمها تحت عنوان" المجتمع المدني والتنمية ":" إن الحديث عن أدوار متعاظمة للمجتمع المدني يعني أن الدولة سحبت يدها من بعض الحقول وأوكلتها إلى الهيئات غير الحكومية لضمان انخراط واسع في العمليات التنموية وهي برأينا عملية تتضمن أبعادا حضارية وتربوية مهمة تؤسس لمجتمع فاعل يتحلى أفراده بالمبادرة وينبذون سلوك التواكل ."

وعادة ما تصنف مكونات المجتمع المدني إلى ثلاثة أصناف من الجمعيات متمايزة في ما بينها وهي :

1 – المنظمات غير الحكومية

2- الأحزاب السياسية

3- النقابات المهنية و العمالية

وترى الأستاذة برنا حبيب، في دراسة لها حول هذه المسألة:" تبيح المعايير الدولية في بعض الأحيان التمييز بين الجمعيات عندما تقضي بذلك حاجات كل جمعية على حدة ووضعها القانوني المميز لا سيما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية من جهة والمنظمات الثقافية التي تخضع إضافة إلى المعايير الدولية العامة لحرية الجمعيات إلى نظام ومعايير خاصة هي معايير العمل الدولية التي وضعتها منظمة العمل الدولية (O.I.T)

وتعرف نفس الباحثة المنظمة غير الحكومية على أنها :

كل جماعة ذات تنظيم مستمر وتتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لغرض أخر غير غرض الحصول على ربح مادي وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي أو تعليمي أو ثقافي أو خيري .

أما الجمعية السياسية فهي :

كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام القانون و تقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بصورة علنية وبوسائل سياسية ديمقراطية مشروعة، بقصد المشاركة في الحياة السياسية لتحقيق برامج محددة تتعلق الشؤون السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للبلد، ولا تعتبر جمعية سياسية كل جمعية أو جماعة تقوم على محض أغراض دينية أو علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو مهنية .

أما النقابة العمالية فهي:

تنظيم ينشأ لرعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم وتضم النقابة عددا من العمال في منشأة معينة أو قطاع معين أو نشاط محدد يشكل وفق أحكام القانون.

***المجتمع المدني في تونس** :

في دراسة له بعنوان " الجمعيات في تونس : دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط ألجمعياتي" نشرت سنة 1999 يقول الباحث رضا خماخم:

يمكن التأكيد بالنسبة لتونس أن حضور مبدأ حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات في الحياة السياسية والإجتماعية قديم ويعود إلى قرون طويلة من خلال الجمعيات المائية التي عرفتها الواحات أو الجمعيات الخيرية والدينية والمهنية... وهذا ما يعكس تجذر فكرة المجتمع المدني (المجتمع الأهلي) وعراقته "

" ومما تروية كتب التاريخ في ذكر مآثر علي باي الثاني وهو أحد بايات الدولة الحسينية قيامه منذ سنة " 1775 " بإنشاء ملاجئ للضعفاء والعجز المسماة "بالتكية "وقد خصص قسما للرجال وآخر للنساء وأوقف عليهما أوقافا نافعة، ومن حنانه وتواضعه أنه لما تم بناؤها قاد بنفسه إليها العميان وأطعمهم بيده جبرا لقلوبهم المنكسرة وهذه التكايا التي شرع في تأسيسها علي باشا وتواصل انشاؤها بعد ذلك في عهد محمود باي ليست غير مؤسسات خيرية شبيهة بما هو قائم لحد الآن في العديد من البلدان كما تشير بعض المراجع التاريخية الأخرى إلى أن بلادنا عرفت منذ أوائل القرن الثامن عشر إنشاء دور للمعاقين وأصحاب العاهات وقد كانت هذه تسمى في ذلك الوقت" الدمنة" وتخصص لها الأموال وتحبس عليها الأوقاف ويختار من يشرف عليها من بين النزهاء و الأمناء للقيام بعملهم تطوعا وهو نفس ما نشهده اليوم تقريبا في جمعيات المعاقين التي ينشط مسيروها وأعضاؤها تطوعا "(نفس المصدر)

-ويعود أول نص تونسي نظم كيفية ممارسة تكوين الجمعيات عل النمط الحديث إلى سنة 1888 حيث أصدر علي باي أمرا في الغرض بتاريخ 15 سبتمبر 1888 ورغم أن الأمر المذكور الذي اقتصرت أحكامه على تسعة (09) فصول قد وضع الإطار العام لممارسة حق تكوين الجمعيات فقد سمح للتونسيين بإنشاء العديد من الجمعيات العلمية والثقافية مثل الجمعية الخلدونية (1896) وجمعية قدماء الصادقية (1906) والجمعيات الخيرية مثل الجمعية الخيرية" التكية" (1905) وجمعية البر العربية بصفاقس 1913 والجمعيات الشبابية مثل المنظمة التونسية للشبيبة المدرسية (1931) والكشافة التونسية 1933 والجمعيات الفنية مثل الرشيدية 1931 والجمعيات المسرحية مثل جمعية الرحاب التمثيلية 1910 وجمعية الشهامة بتونس والجمعيات الرياضية مثل جمعية الترجي الرياضي التونسي 1919 والنادي الإفريقي 1920 والنجم الرياضي الساحلي 1925 والنادي الرياضي الصفاقسي 1928.... "(نفس المصدر)

كما سمح نفس الأمر المذكور بتأسيس أولى المنظمات النقابية بتونس فقد تم تأسيس أولى النقابات في تونس في غرة أكتوبر 1924 (راجع كتاب الطاهر الحداد : " العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية) .

ثم جاء أمر 6 أوت 1936 مقدما لأول مرة تعريفا للجمعية وواضعا شروطا محددة لتكوين الجمعيات و لم يتعرض لتصنيف واضح للجمعيات عدا إشارته إلى الجمعيات ذات المصلحة العامة وقد بقي العمل جاريا بأحكام هذا الأمر وظهرت في ظله العديد من الجمعيات .

و بعد أن أحرزت تونس على الاستقلال في 20 مارس 1956 تم إصدار الدستور وقد جاء ناصا صراحة في فصله الثامن على أن حرية تأسيس الجمعيات مضمونة "

و بعد بضعة أشهر من إصدار الدستور صدر القانون عدد 154 لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 المتعلق بالجمعيات وهو القانون الذي استمر حتى قيام الثورة سنة 2011 وقد

عرف هذا القانون تنقيحيين هامين: التنقيح الأول وقع في 02 أوت 1988 والتنقيح الثاني أدرج بتاريخ 02 أوت 1992 .

وقد عرفت الجمعيات في تونس في العقدين الأخيرين تطورا مشهودا حيث مرت من 7549 جمعية سنة 2000 لتبلغ عدد 9600 جمعية سنة 2011 وتصل سنة 2013 إلى 16615 جمعية وهي موزعة كما يلي (توزيع سنة 2011): الجمعيات النسائية (284) الجمعيات الرياضية (1281) الجمعيات العلمية (495) الجمعيات العامة (129) الوداديات (579) جمعيات التنمية (602) الجمعيات الخيرية والاجتماعية (485) الجمعيات الثقافية و الفنية (6005) المصدر" مركزالتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "IFEDA "

وحسب آخر الإحصائيات لسنه 2019 فقد بلغ عدد الجمعيات 22930 جمعيه

II - دور منظمات المجتمع المدني في ثورة 17 ديسمبر2010 –14 جانفي 2011

دور الاتحاد العام التونسي للشغل :

يعتبر الاتحاد من أقوى المنظمات النقابية في البلاد إذ يصل عدد المنتسبين إليه نحو نصف مليون منخرط يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة ومن مختلف الشرائح العمرية و الاجتماعية (عمال, موظفين, تقنيين وأطباء و رجال تعليم بالإضافة إلى المتقاعدين), وتنتشر هياكل الاتحاد في مختلف أنحاء البلاد في القرى والمدن الصغرى والكبرى كما يتمتع الاتحاد بمصداقية واسعة لدى أغلب أفراد المجتمع (راجع موقع الواب التابع للاتحاد) (www .ugtt.org.tn)

و تنشط في هياكله المختلفة كل التيارات والأحزاب السياسية المتواجدة على الساحة التونسية .

يقول مصطفى كريم في دراسة له تحت عنوان " النظام البورقيبي والحركة النقابية الوفاق المستحيل 1978-1987 "شهدت سنة 1977 منعرجا حاسما في حياة النظام البورقيبي في مواجهة انبثاق مطالب ديمقراطية عبرت عنها تيارات مختلفة من المعارضة ... و أمام تجذر النضال النقابي كان النظام يرد بتصعيد القمع عاقدا محاكمات بتهمة التآمر على أمن الدولة وفي هذا السياق شكلت أحداث 26 جانفي 1978 الدموية نقطة تحول وقطيعة مؤثرة على تحول الحزب الدستوري إلى حزب دكتاتوري ذا صبغة بوليسية وقد كشف حجم القمع الذي اقترف يوم 26 جانفي هذه الصبغة الدكتاتورية للنظام ولم يستطع القمع متعدد الأشكال الذي مورس قبل مذابح 26 جانفي النيل من النضال العمالي ومنذ تلك الأحداث أضحت القضية النقابية التونسية تبحث سنويا في رحاب المنظمة العالمية للشغل .

وقد أشرفت الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل على القطيعة مرة ثانية في مارس 1984 فقد واجهت الحركة المطلبية والتهديدات بالإضراب تصلب الحكومة الذي تمثل في رفض التفاوض والإيقافات بالجملة للإطارات النقابية والطرد التعسفي للعمال والمحاكمات .

وفي سياق دراسة حول " العولمة ومستلزمات تحديث العمل النقابي كتب الباحث الاجتماعي منجي عمامي "لئن لا زال الاتحاد العام التونسي للشغل يحافظ على صورته لدى الرأي العام كمنظمة عريقة ساهمت من موقع متقدم في معركتي التحرير الوطني وبناء الدولة الحديثة وكأهم قوة توازن داخل المجتمع التونسي ولا زالت تحمل هموم الفئات الشعبية وتطلعات قوى التقدم و التحديث فانه عاش عشرية عسيرة ما بين2000-2010 فقد فيها الكثير من مصداقيته وقدرته على الإحاطة بالشغالين زيادة على الانحرافات و العادات و الممارسات السيئة التي ترعرعت في أوساط النقابيين و شوهت صورة الاتحاد ."

وتشير البيانات المتوفرة أن عدد الإضرابات التي تمت بإشراف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل قد ارتفع من 382 عام 2007 إلى 412 سنة 2008 ليتراجع إلى 361 في 2009 وعرفت البلاد التونسية خلال الثلاث سنوات التي سبقت الثورة تزايدا في عدد الاعتصامات حيث بلغت 27 سنة 2007 لترتفع إلى 28 سنة 2008 وتبلغ 36 سنة 2009 ولعب الاتحاد دورا محوريا في الأحداث والصدامات الدموية التي عرفها الحوض المنجمي خلال الأحداث الممتدة من سنة 2008 إلى اندلاع الثورة في ديسمبر 2010- جانفي 2011 وعند انطلاق الأحداث بعد محاولة انتحار محمد البوعزيزي يوم 17 ديسمبر 2010 أصدر المكتب التنفيذي بيانا يوم 21 ديسمبر 2010 أكد فيه على ضرورة تجنب الحلول الأمنية في تطويق بعض مظاهر ردود الفعل العفوية في مواجهة الأزمات الاجتماعية وأزمات الشغل و البطالة و على ضرورة فتح حوار جدي و بناء من أجل تنمية مستدامة تقوم على التلازم بين البعدين الاقتصادي و الاجتماعي كما دعا إلى اعتماد حلقات حوار جهوية ووطنية للقضاء على عوامل التوتر (مصدر WWW.UGTT.ORG.TN)

و أدانت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد بشدة في اجتماعها المنعقد يوم 11 جانفي 2011 إطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتل المواطنين الأبرياء في عدد من جهات البلاد و باقتحام الاتحاد الجهوي بالقصرين و طالب الأعضاء بتكوين لجنة لتقصي الحقائق لمحاسبة كل من تسبب في إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين و بالسحب الفوري لفيالق الجيش من المدن والشوارع والى فك كل أشكال محاصرة الأمن لبعض المناطق وعبروا عن دعمهم للجهات المتضررة وتضامنهم مع أسر الضحايا

لم يكن من السهل على القيادة المركزية اتخاذ قرار بالإضراب العام احتجاجا على ما يجري في البلاد من قتل وتدمير ولذلك اتخذ أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد المجتمعين يوم 11 جانفي 2011 قرارا يسمح لكل جهة باتخاذ قرار الإضراب في اليوم الذي يناسب ظروف هذه الجهة احتجاجا على إطلاق الرصاص الحي على المواطنين العزل بكل من سيدي بوزيد والقصرين وكان الاتحاد الجهوي بسيدي بوزيد قد سبق قرار الهيئة الإدارية وأعلن في وقت سابق إضرابا جهويا يوم 12 جانفي ثم أسرعت بقية الاتحادات الجهوية في تحديد مواعيد إضراباتها ببنزرت وقابس ومدنين أما جهة صفاقس التي تعتبر أهم جهة من حيث ثقلها السكاني والاقتصادي والنقابي فأعلنت الإضراب العام ليوم 12 جانفي تحت شعار " الدفاع على حق الأهالي في الشغل والكرامة والعيش الكريم وضمت المسيرة التي أعقبت الاضراب أكثر من 130 ألف فرد ومساء يوم 13 جانفي أعلن بيان الاتحاد " إن ما يحدث في تونس

هو ثورة شعبية وأن الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي يتحمل المسؤولية "وأضاف: " إن مبادرات السلطة جاءت متأخرة نافيا أن من يقوم بأعمال الحرق والنهب ينتمي للمحتجين ومن الغد أي يوم الجمعة 14 جانفي كان إضراب الاتحاد الجهوي بتونس العاصمة (أكبر الاتحادات الجهوية حجما) حيث امتلأت ساحة محمد علي منذ الساعات الأولى بالنقابيين من جهات تونس الكبرى وتحدي النقابيون الحواجز التي وضعها رجال الأمن وساروا في الشارع الرئيسي للعاصمة وإلتحم معهم آلاف من الناس من كل الأعمار و الفئات وانتصبوا أمام وزارة الداخلية مرددين شعار " بن علي : ارحل Ben Ali = Dégage ،وكان ذلك اليوم الأخير للطاغية الذي ترك البلاد هاربا في مساء نفس اليوم .

2-**الهيئة الوطنية للمحامين** :

كان لهيئة المحامين دور مميز في النضال الوطني و الديمقراطي وكانت أغلب الهيئات الوطنية منحازة إلى قضايا الشعب ولم تتردد في التنديد بالمحاكمات الجائرة و الدفاع عن حق المتهمين في التمتع بمحاكمات عادلة كما نددت الهيئات بالتعذيب وقمع الحريات ووقفت دائما إلى جانب المناضلين والنقابيين والصحافيين الشرفاء والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وكان للمحامين دور متميز في الدفاع عن مناضلي الحوض المنجمي وخلال الانتفاضة الأخيرة وقف المحامون إلى جانب المتظاهرين في سيدي بوزيد والقصرين وكان الأمر كذلك في مختلف جهات البلاد حيث نزلوا إلى الشوارع بزيهم المتميز وفي يوم 22 ديسمبر 2010 كانوا في شارع باب بنات ونددوا بصوت عالي بالرئيس السابق و العائلة الفاسدة التي كانت تنهب ثروات البلاد كما نظموا يوم الجمعة 31 ديسمبر وقفة احتجاجية في كامل المحاكم التونسية رفعوا خلالها الشارة الحمراء استجابة للقرار الذي اتخذته الهيئة الوطنية في جلستها العامة التي انعقدت بتاريخ 29 ديسمبر للتعبير عن تضامنهم مع الحركة الاحتجاجية والمطالبة لإطلاق الحريات واستقلال القضاء ونددت الهيئة بشدة بجميع الاعتداءات التي تعرض لها المحامون في مختلف أنحاء البلاد والتي طالت حرمة الأشخاص والمقرات وهياكل المهنة و قامت الهيئة بعقد اجتماع داخل قاعة مكتبة المحكمة لتشكيل لجنة من المنظمات الحقوقية للتحقيق في ملفات الفساد و الجرائم الخطيرة التي تم ارتكابها ضد الشعب التونسي وأصرت الهيئة على تنفيذ إضرابها المقرر يوم الجمعة 14 جانفي تضامنا مع أهالي الضحايا رغم خطاب بن علي المراوغ و التحق المحامون بدورهم إلى الشارع الرئيسي للعاصمة و إلتحموا مع الجماهير .

3-**الحركة الحقوقية** :

تشمل هذه الحركة قبل الثورة أهم المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان و الحريات وهي أساسا الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان و فرع تونس لمنظمة العفو الدولية وجمعية القضاة و المجلس الوطني للحريات و المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب و الجمعية الدولية لمساندة اللاجئين السياسيين و جمعية حرية و إنصاف .

وبعد أن عرفت الحركة الحقوقية التونسية انتعاشة نسبية بعد التغيير الذي وقع في 7 نوفمبر 1987، إلا أنها تعرضت منذ بداية التسعينات إلى سياسة قمعية متصاعدة الوقع و متعددة الأوجه وعانى النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان والحريات أنواعا كثيرة من أشكال القمع, إبتداءا من الحملات الصحفية التشهيرية والماسة في العديد من الأحيان بالأعراض والأخلاق مرورا بمحاولات قطع الأرزاق والطرد التعسفي وصولا إلى العنف الجسدي والسجن والإبعاد والتهجير .

وتعرضت خاصة الرابطة التونسية ومجلس الحريات ومنظمة مناهضة التعذيب إلى شتى أنواع القمع ومحاولات التفرقة و الشلل فأقيمت ضد هذه المنظمات ومنشطيها دعاوي قضائية متعددة وأغلقت مقراتها وحرمت من مواردها المالية ومنعت هياكلها ومناضلوها من الاجتماع وجمدت أنشطتها وعرفت المنظمات الأخرى نفس المصير ولو بدرجة أقل حدة ، و قد أثرت هذه السياسة القمعية في أداء هذه المنظمات وقيامها بدورها في التصدي للانتهاكات و الدفاع عن الضحايا .

ورغم كل هذا فقد لعبت هذه المنظمات دورا محوريا في مسيرة الاحتجاجات والنضالات التي عرفتها البلاد والتي أدت إلى ثورة 2011 وذلك بالمشاركة في التظاهرات والوقوف إلى جانب المناضلين السياسيين والنقابيين المطالبين بالحرية والكرامة والدفاع عنهم أمام المحاكم ومساندتهم وعائلاتهم خلال التحقيقات وفي السجون وفي فضح كل أشكال التجاوزات و الانتهاكات التي كان يتعرض لها هؤلاء المدافعين عن الحقوق والحريات .

4- **دور الحركة** النسوية :

لا بد من الإشادة هنا بدور منظمتين أساسيتين هما الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ATFD وجمعية النساء التونسيات من أجل البحث و التنمية AFTURD .

وقد بدأت جمعية النساء الديمقراطيات تتلمس طريقها منذ أواخر السبعينات عبر النقاء مجموعة من المناضلات داخل نادي الطاهر الحداد ومحاولة تكوين حلقات لدراسة قضية المرأة و الدفاع عن حقوقها .

وتكونت لجنة دراسة قضايا المرأة العاملة داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وقد عكفت هذه الحلقات على دراسة خصوصية أوضاع النساء و خاصة العاملات منهن وعلى تحسيس الرأي العام والهياكل النقابية للاستغلال والاضطهاد المضاعف الذي تعاني منه المرأة العاملة وقد تبني المؤتمر 16 للاتحاد ولأول مرة في تاريخه مطالب خصوصية للمرأة تقدمت بها هذه اللجنة وصيغت ضمن التقرير العام للمؤتمر و في الأثناء سجلت تحركات على الساحة السياسية قامت بها المجموعة سنة 1982 حيث نظمت مسيرة ضخمة لمناصرة الشعب الفلسطيني على اثر الاعتداء الذي قام به الطيران الإسرائيلي على مقر المنظمة في حمام الشط وضد أحكام الإعدام التي صدرت بعد أحداث الخبز سنة 1984 كما حاولت المجموعة باكتساح الفضاء الإعلامي بإصدار جريدة " نساء" التي صدرت في 7 أعداد وكانت منبرا للكلمة النسائية الحرة كما برزت لجنة المرأة داخل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وداخل الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية و تأسست جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية AFTURD التي تحصلت على التأشيرة في شهر أفريل 1989 وقد أرست الجمعيات التنموية تقليد الاحتفال باليوم العالمي للمرأة يوم 8 مارس الذي أصبح تقليدا شاركت فيه قوى اجتماعية أخرى وقد تعرضت هذه الحركة التنموية في السنوات الأخيرة التي سبقت الثورة إلى تضييقات عديدة وحرمت من الدعم المالي وحرمت من القيام بالنشاطات العمومية وحوصرت مقراتها من طرف البوليس والحملات الصحفية الماسة بالأعراض والسمعة وتعرض العديد منهن إلى العنف اللفظي والجسدي ولكن هذا الاضطهاد و القمع لم يمنع مناضلات هذه الحركة من مواصلة النضال والصمود من اجل الدفاع عن قضية المرأة و حقوقها و مثلت الحركة النسوية رافدا أساسيا من روافد الحركة الديمقراطية والثورية في تونس.

وقد ساهمت هذه الحركة في الصفوف الأمامية في كل التظاهرات والاحتجاجات التي أدت إلى الثورة ابتداءا من الإضرابات و الاعتصامات الجهوية وصولا إلى الحشد الكبير الذي وقع يوم 14 جانفي 2011 وأدى إلى سقوط نظام الاستبداد.

الحركة الطالبية :

دخلت الحركة الطالبية في انقسامات تنظيمية وايديولوجية منذ بداية التسعينات ولم يتمكن الاتحاد العام لطلبة تونس في توحيد الاتجاهات الطلابية فظل تحت رحمة الانشقاقات على خلفية ايديولوجية غذتها أطراف غير طلابية ورغم ذلك ظلت أقلية طلابية فاعلة داخل الكليات الكبرى و بعض المعاهد الجامعية ... ومنذ انطلاق الأحداث في سيدي بوزيد يوم الجمعة 17 ديسمبر 2010 قامت الشرطة السياسية بجملة من الاعتقالات والإيقافات استهدفت الشباب والتلاميذ والطلبة وتم خلال هذه الأحداث نقل عدد كبير منهم إلى مناطق بعيدة للتحقيق معهم وخاصة إلى مقرات وزارة الداخلية ومناطق الشرطة بصفاقس وغيرها من المدن الأخرى وتعرضوا إلى تعذيب قاسي ووحشي على أيدي البوليس وبالرغم من شروع الطلبة في غالبية

المؤسسات الجامعية في اجتياز امتحانات السداسي الأول منذ يوم الاثنين 9 جانفي عرفت مختلف الكليات بالبلاد حركات مساندة لأهالي سيدي بوزيد واحتجاجا على تواصل حصار أهالي المدينة وتعرضت جميع المؤسسات الجامعية ومبيتات الطلبة والمعاهد الثانوية منذ يوم الاثنين 3 جانفي 2011 إلى مراقبة بوليسية مكثفة وتم وضع محطات القطارات والحافلات تحت المراقبة وقد حصلت داخلها أو في محيطها العديد من اعتقالات الطلبة فكان الملجأ الأخير لهؤلاء الساحة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل " راجع مقال عبد اللطيف الحناشي : "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة التونسية" .

6-<u>اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل :</u>

تأسس ها الاتحاد في 26 ماي 2006 و يضم خريجي المعاهد العليا والمؤسسات الجامعية التي لم يقع تشغيلهم وعرفت هذه الفئة تضخما في عددها بعد إقرار مشروع إصلاح التعليم الذي توخاه النظام وقد بلغ عدد الطلاب ما يناهز 500 ألف طالب يتخرج منهم سنويا ما يقارب 80 ألف طالب عجزت طاقة المؤسسات العمومية والخاصة على استيعابهم .

وقد نظم الاتحاد بعد الإعلان عن إنشائه في 25 جوان 2006 العديد من التحركات الميدانية كالاحتجاج والتظاهر وتمكنت هذه المنظمة رغم الإمكانيات المادية المتواضعة الانتشار في الجهات وتأسيس فروع جهوية وساهمت في عودة الشباب الى الحياة السياسية والنقابية في الوقت الذي عزف فيه الكثير عن أي نشاط بفعل القمع المسلط ضده وعجز الفعاليات السياسية الأخرى على استقطابه ونظمت أكثر من مائة تحرك ميداني شارك فيها المعطلون عن العمل والطلبة والمواطنون, ورغم أن المنظمة تمكنت من خلق حراك اجتماعي مهم غير أنها عاشت خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الثورة جمودا نسبيا كان نتيجة الاختلافات الإيديولوجية بين قياداتها مما أضعف مشاركتها الميدانية أثناء أحداث الثورة .

III -التحديات التي تواجهها مكونات المجتمع المدني التونسي

1- **<u>التحدي الأول</u>** : تحديد الخيارات الجوهرية للمجتمع المدني في علاقة ببناء مؤسسات الجمهورية الثانية

لقد عاشت منظمات المجتمع المدني تحت ضغط نظام الحزب الواحد خلال العقود الخمسة التي عاشتها الجمهورية الأولى وعانت بدرجات متفاوتة الحدة في استبداد سياسة دولنة المجتمع التي أشار إليها منصف وناس في دراسته التي ذكرناها سابقا وما كرسته هذه السياسة من مراقبة لصيقة وسيطرة خانقة ولقد حاول الحزب الحاكم خلال هذه الحقبة وضع يده على كل المنظمات وخاصة المنظمات النقابية والمهنية ورغم المقاومة الشديدة التي

واجهها خاصة داخل اتحاد الطلبة و اتحاد الشغل إلا أنه نجح و إلى حد كبير في السيطرة عليهما وترويض هياكلهما القيادية وهو لم يجد من أجل ذلك مقاومة كبيرة في كل من منظمة الأعراف الاتحاد التونسي للصناعة والتجار(UTICA) و اتحاد الفلاحين و الصيد البحري (U.T.A.P) و اتحاد المرأة التونسية (U.N.F.T) و اتحاد الشباب (U.T.O.I) ولإرضاء هذه الأطراف كان الحزب يوزع عليهم بعض المقاعد في هياكله القيادية وفي مجلس الأمة وحتى بعض المناصب الوزارية داخل الحكومة وإلى حدود قطيعة جانفي 1978 كان أمين عام الاتحاد التونسي للشغل عضوا قارا باللجنة المركزية للحزب والديوان السياسي أما الآن وبعد الثورة فمن المنتظر والمطلوب أن تتمتع كل هذه المنظمات باستقلاليتها و حريتها التامة في صياغة رؤاها وبرامجها وقوانينها التنظيمية طبقا لمصالح قواعدها وأعضائها و بطريقة ديمقراطية شفافة وناجعة

و التحدي الأول و المباشر الذي تواجهه كل هذه المنظمات هو قدرتها على حسن استغلال هذه الحرية المكتسبة وهذه الاستقلالية الثمينة التي تحصلت عليها و هذا التحدي ذاته يفضي إلى تحدي موالي يتمثل أساسا في إعادة ترتيب البيت الداخلي لكل منظمة حتى تعيد تنظيم صفوفها واعادة هيكلة نفسها ورسكلة اطاراتها واختيار قياداتها الجديدة أما التحدي المركزي و الجوهري الذي تواجهه كل هذه المنظمات فهو التحدي المتمثل في صياغة وبلورة الهوية الجديدة للمجتمع الجديد الذي ستتمخض عنه الثورة في علاقة بميلاد مؤسسات الدولة الجديدة للجمهورية الثانية

أن نخب وقادة المجتمع المدني اليوم تجد نفسها أمام مسؤولية معالجة عدد من الإشكاليات الكبرى التي يطرحها الواقع الجديد من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

بعد أن تغير ميزان القوى بين الدولة و المجتمع لصالح هذا الآخير, كيف يمكن لنا أن نكرس هذا التغيير تكريسا ايجابيا لجعل الدولة في خدمة المجتمع لا العكس وأن نتجاوز النمط القديم المتمثل في سيطرة الدولة على المجتمع أو دولنة المجتمع كما يقول منصف وناس؟

- إن الدور الطبيعي للمجتمع المدني هو أن يكون سلطة مضادة تقف دون تجاوزات أجهزة الدولة حتى و لو كانت هذه الدولة ديمقراطية , لكن هذا لا يعني إضعاف الدولة أو إرباكها بل المطلوب هو تقويتها وتعزيز آلياتها الديمقراطية و القيام بالدور التعديلي والمراقب والمحاسب والمصلح فكيف للمجتمع المدني التونسي أن يراجع تربيته النضالية السابقة والمقتصرة على البعد الدفاعي والمعارض فقط وأن يعيد تنظيم صفوفه لإنجاز هذه المهام الجديدة ؟

- كيف يمكن للمجتمع المدني أن لا يكتفي بدور المعارضة و التعديل فقط ويضيف إلى ذلك دور قوة الاقتراح و الإضافة و الزيادة .

هذه بعض النماذج من الأسئلة و الإشكاليات التي يطرحها الواقع الجديد على إطارات وقادة وكل قوى المجتمع المدني من اجل توضيح المشروع المجتمعي الجديد الذي تفرضه علينا استحقاقات الحراك الثوري و إملاءاته الضاغطة .

2-<u>التحدي الثاني</u> : كيف التوقي من مخاطر الاختراقات المضادة والإ نحرافات الانتهازية والفساد؟

ان الوعي بالدور المحوري و المركزي الذي يقوم به المجتمع المدني قد اتسع وشمل كل القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد وخارجها وأصبح هذا الحقل الاجتماعي محل اهتمام وتجاذبات كل القوى لا فقط القوى المساندة للثورة بل أيضا القوى المضادة لها و تقوم هذه الاخيرة بكل ما في جهدها من اجل التموقع و كسب الأنصار و توسيع قاعدتها الاجتماعية وتستغل حالة الانفتاح الديمقراطي و المد الثوري الذي تعيشه البلاد و حتى ضعف أجهزة الرقابة التابعة للدولة وبعض الثغرات في التشريعات و النصوص القانونية لكي تبعث أكبر عدد ممكن من الجمعيات و المنظمات تحت عناوين متعددة: سياسية واجتماعية وخيرية وثقافية ودينية ...الخ وقد دخلت في سباق محموم من اجل التغلغل في الأوساط الشعبية وفي مختلف القطاعات مستغلة في ذلك المساجد ودور العبادة كما تلعب على نقص الوعي الاجتماعي و السياسي لبعض الفئات الشعبية الفقيرة من اجل الانغراس فيها وإحكام السيطرة عليها وهناك بعض الأطراف من أصحاب الأموال الفاسدة الذين يحاولون بدورهم أيضا شراء بعض الذمم وإدخال هذا المال الفاسد صلب مكونات المجتمع المدني وخاصة في صلب الشباب و المهمشين والعاطلين عن العمل و تتعرض كل الحركات النقابية و الحقوقية و الشبابية و السياسية الى محاولات الاختراق و نرى ذلك خاصة صلب هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل وصلب الحركة الطالبية وحركة حقوق الإنسان وداخل جمعيات العمل الخيري و حركات العاطلين عن العمل

إن المطلوب من القوى الديمقراطية المناضلة والسلمية داخل هياكل المجتمع المدني وخارجها أن تعي تمام الوعي بمدى خطورة هذه المؤامرات وأن ترفع من درجات يقظتها إلى المستوى المطلوب حتى تتمكن من ضبط الاستراتيجيات الملائمة للوقاية من هذه الآفات والأمراض وتقوية أجهزة المناعة الملائمة و القادرة على الحفاظ على سلامة وصحة وعافية منظماتنا الوطنية وحركتنا المدنية .

3-**<u>التحدي الثالث</u>**: كيف نتفادى الطابع النخبوي لحركتنا المدنية ونوسع القاعدة الاجتماعية للعمل الجمعياتي وخاصة في القطاعات غير المهيكلة؟

رغم عراقة مكونات المجتمع المدني التونسي وتجذرها واتساع رقعتها إلا أن سياسة القمع والرقابة والمنع و التصحر التي مارستها سلطات النظام السابق قد حدت بدرجة كبيرة من دور هذه المكونات وقدرتها على التأطير وشلت حركتها وقللت من اشعاعها وهذا ما نتج عنه أن فئات اجتماعية واسعة سواء في الارياف أو في المدن بقيت خارج دائرة أي شكل من أشكال التأطير الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي وكما تطور الاقتصاد الفوضوي و البناء الفوضوي وكثرت البطالة وهشاشة التشغيل و اتسعت رقعة الفئات الاجتماعية المهمشة فقد تطور عجز منظمات المجتمع المدني في الإحاطة بهذه الفئات الاجتماعية الواسعة والتي أصبحت تلامس نصف مكونات المجتمع و أصبحت هذه الشرائح الاجتماعية عرضة لكل المخاطر و الانحرافات من ذلك تفشي شبكات التهريب وعصابات المخدرات و السرقة والتجارة الموازية وكل أشكال الانحرافات والجنوح والإجرام ... وقد وجد الإرهاب والتعصب الديني والعنف في هذه الأوساط حقلا مواتيا وخصبا للنشاط و الانتداب وأصبحت اليوم المنظمات المتشددة والإرهابية تعد أعضاءها لا بالمئات بل بالآلاف وأغلب هؤلاء ينتمون إلى هذه الأوساط الاجتماعية الخارجة عن كل سيطرة والمعرضة لكل المخاطر والانحرافات

إن المطلوب من قوى المجتمع المدني اليوم الانكباب على هذه المسالة بالدرس و التشخيص و التحليل من أجل البحث عن استراتيجيا المواجهة والعلاج . إن مستقبل الوطن والثورة ومشاريع بناء الدولة الجديدة رهينة، و إلى حد كبير، بمدى قدرة القوى الوطنية والديمقراطية على إيجاد الحلول الملائمة لمثل هذه المشاكل العويصة والأورام الاجتماعية الخبيثة .

4-**<u>التحدي الرابع:</u>** بناء وترسيخ ثقافة المواطنة و قيم السلوك المدني و الحضاري .

لقد حقق شعبنا خطوات هامة على طريق ترسيخ قيم المواطنة و السلوك المدني الواعي و المسؤول وذلك بفضل مجهودات كل من المؤسسة التربوية و منظمات المجتمع المدني إلا أن القيود و الأزمة التي واجهتها هذه المؤسسات خاصة في العقدين الأخيرين قد أعاق عملية التقدم والبناء في هذا المجال. وقد عرت الثورة و الحراك الاجتماعي الذي عرفته البلاد في السنوات الثلاث الأخيرة نواقص وتشوهات كثيرة وخطيرة مازالت تشوب قواعد سلوكنا المدني وروح المواطنة فينا، فقد أظهرت الثورة استمرار العديد من السلوكات المتخلفة والرعناء مثل سلوكات التعصب الجهوي والقبلي والعروشية وانفلات ظواهر العنف والاعتداء على الأملاك العمومية والخاصة والسرقة وعدم احترام أبسط قواعد الأخلاق و التعامل لاجتماعي السليم و العادات الاجتماعية المتداولة ونواميس وقواعد القانون وقد عاشت بعض قرانا ومدننا وأحيائنا حالات مرعبة من الانفلات الاجتماعي والأمني ما كنا سابقا نتصورها تصدر عن أبناء وطننا وأهلنا وذوينا وقد ذهب ضحية هذه الإنفلاتات عدد هام من المواطنين الأبرياء إضافة إلى الخسائر المادية الهامة و الجسمية

إن انكشاف مثل هذه النواقص والعورات تجعلنا نقدر مدى المجهود الكبير الذي يجب علينا أن نقوم به حتى نقاوم مثل هذه العقليات الجاهلة و المتخلفة وأن مسيرتنا التربوية من أجل بناء روح المواطنة و السلوك المدني المتحضر مازالت في مراحلها الأولى وأن الطريق مازالت أمامنا طويلة وشاقة من أجل بلوغ مجتمع المواطنة و التكافل و السلوك الحضاري والمدني القويم.

المراجع :

1- كرم أبو حلاوة:"اعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني" مجلة عالم الفكر- المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب-الكويت المجلد 27-العدد3-جانفي مارس 1999.
2- سالم قبيلات : "أهمية العمل المشترك بين النقابات و المنظمات غير الحكومية"-ورقة عمل قدمت في الندوة الاقليمية حول حرية تكوين الجمعيات في دول الخليج-الكويت-17-19-نوفمبر 2008 .
3- المنصف وناس:"الحياة الجمعياتية في المغرب : التاريخ و الافاق-الجزائر –المغرب الاقصى-تونس"المجلة العربية لحقوق الانسان –اصدار المعهد العربي لحقوق الانسان تونس 1996 –
4- الحبيب درويش:"المجتمع المدني والتنمية"منشورات جامعة صفاقس-(دراسة مرقونة ولا تحمل تاريخا)
5- برنا حبيب:"التمييز بين المنظمات غير الحكومية والاحزاب السياسية والنقابات العمالية: الاطار القانوني للفئات الثلاث من الجمعيات . منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان- تونس 2009
6- مصطفي كريم : النظام البورقيبي والحركة النقابية: الوفاق المستحيل 1978-1987 منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل -2004 تونس
7- منجي عمامي : العولمة ومستلزمات تحديث العمل النقابي
منشورات قسم الدراسات للاتحاد العام التونسي للشغل 2006 – تونس
8- عبد اللطيف الحناشي : الأحزاب و المنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها " ورقة قدمت في مؤتمر الثورات والاصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي الذي نظمه المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات في الدوحة (19-21 أفريل 2011) . قطر

10رضا خماخم : الجمعيات في تونس: دراسة حول الجوانب القانونية للنشاط الجمعياتي
المطبعة : شركة لوريس للطباعة –المنطقة الصناعية بقصرال سعيد -2006-تونس
محمد الحبيب مرسيط